

وقد سئلنا كاجتماع اهل بلدة وتزوروا رجلا على القضا
 لا يصح يجوز القاضي بقوله الخديفة من التظلم وجوز
 للامام قول الخديفة **القاضي** اذا تعدد القضاة المشو
 قبل يصير قاضيا ويؤخذ قضاؤه والقوى على انه لا يتعد
 قضاؤه وكذا لو ارتضى قوم السلطان وعلم به السلطان
القاضي اذا تعدد القضاة بسفعا فهو من تعدد احتسابا
 اذا امر السلطان القاضي بعدم سماع دعوى مضمومة
 عليها مدة معلومة لا يسمع ويحب على القاضي عدم سماعها
 من حيث هو قاض لا يعزول عنها واما من حيث انه
 محكم **القاضي** يعنى بالقرابين الدالة الواضحة بحيث
 يصير في حين المقطوع به العلم بالخلاف بشرط نفاذ
 القضا **اما العزل** اعلم ان للسلطان ان يعزل القاض
 ويستبدل مكانه اخر اولى به ويعبر رتبة وهذا خلاف
 الوصى فانه اذا كان عدلا تبنى للقاضي عزله ولو فعل
 ما ليس له هلى يعزل فيه خلاف وفي الخلاصة من نسخة
 الامام شيخ الاسلام خواهر رادة لا ينبغي للقاضي
 ان يعزله لكن مع هذا الوعد له يعزل وهذا في الفتاوى
 الصغرى انه ينزل **القاضي** اذا ارتضى هل
 يعزل ام لا قلنا قال في جواب امر القناوى اختلفت
 الروايات في القاضي اذا ارتضى ونسق يعزله
 ام يستحق العزل اختار البخاريون انه يعزله

قف

والمعنى

ويعضهم فالوا يعزل قال شيخنا واما من اجل الدين
 النزدي انما يعزله هذه المسئلة لا اقدرات
 اقول تنفذ احكامه لما ارى من الخليل والارتسا
 والجهل والخرابة فلا اقدرا قوا تنفذ احكامه لان
 كل اهل زماننا لذلك فلوا فثبت بالظلم ان ذلك
 الى بطلان الاحكام اجمع لحكم الله بيننا وبين قضاة
 زماننا السدوا علينا ديننا وشريعة نبينا صلى الله
 عليه وسلم لم يبق منهم الا اسم او رسم **اما** تعليق
 عزل القاضي بالشرط فيصح قال مخزيا الى للصغرى
 ان تعليق عزل القاضي بالشرط فيصح الخليفة اذا
 كتب الى القاضي والامير انه اوصل اليك كتابي فان
 معزول فوصل الكتاب العزل **الرابعة خصا**
 اذا حلت بالقاضي صا لمعزول ولا ذهاب المصر وذهاب
 السمع وذهاب القضاة **السلطان** اذا عزل القاضي لا يعزل ما لم يصل اليه
 الخبر كما لو كاله حتى لو قضى بعضا يا قبل وصول الكتاب
 اليه لا يعزل ما لم يصل اليه الكتاب يعلم بالعزل
 قبل وصول الكتاب او لم يعلم ورؤيته انى يوسف
 تاني هنا ايضا **وموت السلطان** لا يوجب عزل
 القاضي حتى لو مات الخليفة وله العمال والقضاة
 فهم على حالهم **قلت** ولين هذا لو كاله فان

